

العوامل المؤثرة على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين

The Factors Affecting the Production of Manufacturing Industry in Palestine

هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت

مدير وحدة الإحصاء، مركز بحوث ودراسات الأرض والانسان غزة، (فلسطين)،

stat.hesham@gmail.com

النشر: 2021/12/31

القبول: 2021/10/05

الاستلام: 2021/08/14

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين وذلك بإجراء اختبار الأثر كل من الصادرات الصناعية، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنح والمساعدات الخارجية على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الأساليب القياسية لدراسة العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، وقد تم الاعتماد على المصادر الثانوية في جمع البيانات بالاعتماد على المسح المكتبي للأدبيات المتعلقة بالموضوع البحثي، حيث شملت تلك المصادر الكتب والدوريات والدراسات المنشورة والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة، وقد تمثل مجتمع الدراسة المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الأراضي الفلسطينية، وتم دراسة العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين من خلال سلاسل زمنية للفترة (1996-2018)، وقد اعتمدت الدراسة على الأساليب الحديثة في دراسة العوامل المؤثرة في نمو إنتاج الصناعة التحويلية والتعرف على خصائصها الإحصائية من خلال استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك جوهانسون وكذلك تم تقدير نموذج الدراسة من خلال طريقة المربعات الصغرى (OLS). وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج الهامة التي تمثلت في وجود أثر معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات الصناعية في إنتاج الصناعة التحويلية، وهو ما يرتبط بما تؤديه هذه الصادرات من دور في توفير العملات الأجنبية للدولة، وتمكين المستثمرين في قطاع الصناعة التحويلية من التوسع الرأسمالي الثابت كنتيجة لتعظيم معدلات الربحية المرتبطة بالتصدير، هذا بالإضافة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة معنوية لمعدل التضخم في إنتاج الصناعة التحويلية، وأخيراً فقد أظهرت النتائج أيضاً عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لكل من المنح والمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين. أوصت الدراسة ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل عمل قطاع الصناعة التحويلية بما يعزز من قدرته على التوسع الإنتاجي، والتي من أهمها إنشاء مناطق صناعية حدودية مؤهلة، وضرورة الشروع أيضاً بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة داخل حدود البلديات من أجل تجميع المصانع المنتشرة داخل الأحياء السكنية في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التحويلية، الصادرات الصناعية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنح والمساعدات، التضخم.

Abstract:

This study aimed at identifying the most important factors that affect the production of manufacturing industry in Palestine by conducting a test on the impact of industrial exports, inflation, foreign direct

investment, grants and foreign aid, as well as the production of manufacturing industry in Palestine. The descriptive-analytical methodology was used by relying on standard methods to study the factors affecting the production of the manufacturing industry in Palestine. Secondary sources were relied on to collect data by relying on a desk survey of literature related to the research topic as those sources included books, periodicals, published studies and reports that were issued by official authorities to collect data on the study variables. The study community has represented the establishments operating in the manufacturing industries sector in the Palestinian territories. The factors affecting the production of manufacturing industry in Palestine were studied by using the time series during for the period (1996-2018). It relied on modern methods in studying the factors affecting the production of manufacturing industry in Palestine and identifying their statistical characteristics through the use of time series analysis method and the joint integration of Johansson. The model of this study was also estimated through the ordinary Least Squares method (OLS). It concluded a set of important results that were represented in the presence of a positive moral effect of statistical significance for industrial exports on the Production of Manufacturing Industry in Palestine, which is related to the role these exports play in providing foreign currencies to the country and enabling investors in the manufacturing sector to achieve a steady capital expansion as a result to maximize the profitability rates associated with exporting. In addition to the presence of a negative impact with a significance for the rate of inflation in the Production of Manufacturing Industry in Palestine. finally, the results also showed that there was no statistically significant effect for both grants, foreign aid and investment Direct foreign production in the manufacturing industry in Palestine. The study recommended the necessity for the Palestinian National Authority to provide the necessary infrastructure to facilitate the work of the manufacturing sector to enhance its ability to expand production. This is can be done by focusing on establishing well-prepared border industrial zones. Besides, the establishment of industrial zones within the municipalities borders to gather the scattered factories within Residential neighborhoods in Palestine.

Keywords: manufacturing, industrial exports, foreign direct investment, grants and foreign aid, inflation.

1.1 المقدمة:

تعتبر الصناعة التحويلية المكون الرئيس الهام للقطاع الصناعي في فلسطين، إذ يتكون هذا القطاع من ثلاثة عناصر رئيسة تشكل في مجملها الكيان الصناعي الفلسطيني، وتشتمل هذه المكونات على التعدين، واستغلال المحاجر والصناعات التحويلية، وأخيراً إمدادات المياه والكهرباء والغاز، وبالنظر إلى تركيبة هذا القطاع فإن أنشطة الصناعات التحويلية تحتل الصدارة سواء من حيث أعداد المنشآت العاملة به، أو من حيث المساهمة في حجم الإنتاج والقيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث تشير الإحصاءات الخاصة بالمسوحات الاقتصادية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن أكثر من 95% من المنشآت العاملة في القطاع الصناعي هي عبارة عن منشآت تتبع لفروع الصناعات التحويلية، كما وتشير أيضاً إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي حجم الإنتاج الصناعي قد وصلت إلى نحو 89.1% في العام (2018)، وبالنظر إلى هذه الإحصاءات يتضح لنا الوزن النسبي الهام للصناعات التحويلية كمكون للقطاع

الصناعي الذي يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها لقيادة عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر الصناعة التحويلية من أهم الأنشطة الإنتاجية التي تركز عليها الدول من أجل رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وبالتالي المساهمة الفاعلة في حركة النمو الاقتصادي في تلك الدول، فالصناعة التحويلية ضرورية للدول النامية من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة، وبالنظر إلى طبيعة التشابكات الاقتصادية ضمن التركيبة الهيكلية للاقتصادات المتنوعة ومنها الاقتصاد الفلسطيني، يتضح أن الصناعة التحويلية تحتل الجانب الأهم من حيث تعزيز هذه التشابكات اللازمة لعملية مضاعفة حجم الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فالصناعة التحويلية تعتبر السوق الرئيسة لمنتجات الصناعات الاستخراجية، ومنتجات القطاع الزراعي والخدمات، والمستهلك الرئيس للطاقة، فضلاً عن أنها تؤثر وبشكل مباشر في حركة النقل والتجارة، ونظراً للدور الهام الذي تلعبه الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني في العصر الحديث، وعليه فإن تركيز الاهتمام بالعوامل التي تؤثر على إنتاج هذه الصناعات وتحديد الأسباب التي تحد من زيادة معدلات الإنتاجية في هذا القطاع الذي يعتبر من مكونات الإنتاج السلعي يعتبر من الأولويات الوطنية التي تتقاطع مع هذه الخطط، وعليه فإن دراسة وتحليل العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية وتحديد أهم المتغيرات التي تؤثر عليها من الضرورات الهامة التي تسهم في إرساء الأساس التصحيحي للأدوات المستخدمة في صياغة السياسات الصناعية وتوجيهها نحو العمل الإيجابي في إطار منهج للتركيز على تطوير المؤثرات الإيجابية وتعزيزها بما يسهم في تعديل مسارات قيم الإنتاج الخاصة بهذا القطاع والإسهام في زيادة معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كهدف أساسي يساهم في رفع مستويات المعيشة في فلسطين.

2.1 مشكلة الدراسة:

تعتبر الصناعات التحويلية المكون الرئيس للقطاع الصناعي الفلسطيني، وهي الأساس الذي يرتكز عليه هذا القطاع في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت معدلات في حجم الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة التحويلية كلما ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن واقع الحال الذي تشير إليه المؤشرات الاقتصادية في فلسطين يظهر وجود حالة من التراجع المستمر في حجم الإنتاج والقيم المضافة لهذا القطاع أدت إلى التراجع المستمر في مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمة هذا القطاع خلال السنوات الماضية وخصوصاً في العام 1999 باعتبارها من أكثر السنوات استقراراً في الأراضي الفلسطينية، والتي تعتبر سنة قياسية مرجعية يستند إليها الاقتصاديون في

المقارنة الاقتصادية للظواهر ما نسبته 17.4%، وقد أخذت هذه المعدلات بالتراجع إلى أن وصلت إلى نحو 13.9% خلال العام 2016 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016، ص24)، كما تشير هذه الإحصاءات إلى تراجع معدلات التشغيل في القطاع الصناعي الفلسطيني من 17% عام 1999 إلى نحو 13% خلال العام 2016، هذه المؤشرات تعكس تراجعاً في أداء القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام والذي تعتبر الصناعة التحويلية مرتكزه الرئيس، لذا فإن التركيز على دراسة العوامل المؤثرة في إنتاج هذا القطاع يعتبر من التوجهات الاقتصادية السليمة التي قد تسهم في تبني رؤية تعزز القطاعات الإنتاجية الفاعلة والمؤثرة في هيكل القطاعات الاقتصادية المكونة للإطار الكلي للاقتصاد الوطني، هذا بالإضافة إلى أن هذه الصناعات تتميز بكثافة العمل والانخفاض النسبي لرأس المال، وبالتالي تعتبر هذه الصناعات من أكثر الصناعات المشغلة للعمالة، ولعل تطويرها من الممكن أن يسهم بشكل رئيس في الحد من الارتفاع غير المسبوق لمعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت نحو 30.8% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018 ص38)، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين؟

وينفرد من التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- 1- ما هو أثر الصادرات الصناعية في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين؟
- 2- ما هو أثر التضخم في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين؟
- 3- ما هو أثر المنح والمساعدات الخارجية في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين؟
- 4- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الصناعة في فلسطين؟

3.1 أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الرئيسة للدراسة في التالي:

- 1- التعرف على واقع الصناعة التحويلية في فلسطين وأهم المؤشرات المرتبطة بها.
- 2- تحديد أثر الصادرات الصناعية في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين.
- 3- التعرف على أثر التضخم في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين.
- 4- التعرف على أثر المنح والمساعدات الخارجية في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين.
- 5- التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين.

- 6- التعرف على أهم الإشكالات التي تعيق حركة إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، والمرتبطة ببيئة عمل هذا القطاع.
- 7- تقديم مجموعة من التوصيات للجهات المعنية بإدارة القطاع الصناعي لعلها تسهم في وضع رؤية تطويرية تسهم في علاج الاخفاقات في بعض الجوانب املا في تطوير مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.

5.1 فرضيات الدراسة:

- إن دراسة العوامل التي تؤثر في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين يعتبر من التوجهات الهامة لتحديد الجوانب والمتغيرات التي يجب التركيز عليها من أجل تطوير عمل هذا القطاع، وللوقوف على هذه المنابع فقد تطلب الأمر إجراء الاختبار للفرضيات التالية:
- 1- الفرضية الأولى التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصادرات الصناعية على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".
- 2- الفرضية الثانية التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".
- 3- الفرضية الثالثة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات الخارجية على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".
- 4- الفرضية الرابعة التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".

6.1 منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب التحليل الكمي (القياسي) باعتبارها أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث. تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح مسارات متغيرات الدراسة عبر الزمن والاسباب التي أدت إلى تغيرها. كما تم استخدام المنهج الكمي القياسي لبناء النموذج القياسي الخاص بمتغيرات الدراسة اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من الجهات الرسمية شملت الفترة (1996-2018)، وقد تم استخدام اختبار جذور الوحدة لفحص مدى إستقرارية السلاسل الزمنية وطريقة معالجتها، ومن ثم تم استخدام منهجية التكامل المشترك للتحقق من مدى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج

بغرض إختبار فرضيات الدراسة.

المحور الاول: الاطار النظري

الصناعات التحويلية في فلسطين:

تعريف الصناعات التحويلية:

تعد الصناعات التحويلية إحدى أهم فروع قطاع الصناعة والذي يعد مفتاحاً رئيساً في عملية التنمية الاقتصادية ويؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من القطاعات الأخرى (وسيلة ورايح، 2017)، وتعتبر الصناعات التحويلية أساساً هاماً لتشكيل المنتجات المتنوعة وإخراجها بأصناف وأنواع مختلفة قابلة للاستخدام في مجالات متغيرة، فالصناعات التحويلية تركز على تحويل شكل المادة الخام الأساسية إلى شكل آخر يصلح للاستخدام وفقاً للمجال الذي يتم التركيز عليه، لذا فقد تنوعت التعريفات التي تناولت مفهوم الصناعة التحويلية، لذا فقد عرفت الصناعات التحويلية بأنها "هي ذلك النوع من الصناعات التي تهتم بأخذ المواد المُستخرجة من باطن الأرض، ثم تُحوّلها إلى منتجات قابلة للاستخدام بهدف أن يستفيد منها البشر بأكبر شكل ممكن"، كما وعرفت أيضاً بأنها "عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الخام الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة" (الراعي، 2005، ص10)، كما ويضيف القرشي (2005، ص70) بأن الصناعات التحويلية هي عبارة عن "الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه"، تشمل الصناعات التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية ومن أهم أشكال هذه الصناعات صناعة مواد البناء مثل الإسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز، وصناعة الأسمدة، وصناعة السكر، وصناعة الأثاث (عبدوس، 2013، ص83)، كما وعرفت الصناعات التحويلية بأنها "أحد فروع القطاع الصناعي، والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية والقطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية" (محمد، 2006، ص4)، وكذلك عرفت الصناعات التحويلية بأنها "نشاط إنتاجي يتم فيه استخدام العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل في علاقات متشابكة لتحويل المواد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية، ويتم هذا التغير والتحويل في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات التقنية عبر بعدي الزمان والمكان" (الأغبر، 2007، ص17)، هذا ويعرفها البيباص (2016، ص50) بأنها "صناعة ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات وسيطة أو نهائية"، بينما يعرفها (HITOMI, 1996) بأنها "تحويل المواد الخام إلى منتجات عن طريق سلسلة من تطبيقات الطاقة، يؤثر كل

منها على تغييرات محددة جيداً في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية للمواد". أما (Clark, 1957) فقد عرفها " بأنها قطاع ثانوي يعمل على تحويل المواد الخام".

من خلال العرض السابق يتضح أن الصناعات التحويلية هي نوع من الصناعات يهتم بتحويل أشكال المواد المستخرجة أو المواد الخام سواء المنتجة محلياً أو تلك المستوردة من الخارج إلى شكل آخر قد يستخدم كمنتج وسيط يدخل ضمن صناعات أخرى، أو كسلع نهائية لتقديمها إلى المستهلك، وعليه يعرف الباحث الصناعات التحويلية بأنها تلك الصناعات التي تحدث تغييراً في شكل المادة الخام لتأخذ شكلاً آخر يصلح لاستخدامات متنوعة سواء تعلقت تلك الاستخدامات بعمليات التصنيع الأخرى بالاعتماد على تقديم المنتج كسلعة بسيطة، أو تقديمها بصورة منتج نهائي للمستهلك، فأى تغيير على شكل هذه السلعة بإضافة معينة عليها تحولها إلى شكل آخر يعرف بأنه صناعات تحويلية.

أهمية الصناعات التحويلية في فلسطين:

ترتكز أهمية الصناعة التحويلية في إسهامها الفاعل في التنمية بجوانبها المتنوعة، والتي يمكن إبرازها في النقاط التالية: (محمود، 2018، ص295)

1- يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المهمة في أي اقتصاد لما له من سمات جعلته يحتل دور الريادة في أولويات خطط التنمية الاقتصادية لعموم بلدان العالم ومنها البلدان النامية بشكل خاص، لذا أولت خطط التنمية الاقتصادية لبلدان النامية جُلَّ اهتمامها إلى القطاع الصناعي بشكل عام، وإلى الصناعة التحويلية بشكل خاص، كونه يشكل أحد أهم أحد فروعها.

2- يعد رفع مساهمة الصناعة التحويلية بالناتج المحلي الإجمالي من مؤشرات النمو الاقتصادية، ودليل تطور اقتصاد معين دون آخر.

3- تقليص مستويات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة (البيبا، 2016، ص50) هذا ويضيف (محمد، 2004، ص4) وجود اتفاق من قبل المختصين في مجال الصناعة على أن أهمية الصناعة التحويلية في مجال التنمية الاقتصادية تنحصر في الجوانب التالية:

1- المساهمة في الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليص الاختلال الهيكلي للاقتصادات التي تعتمد على منتج واحد في تكوين ناتجها القومي.

2- المساهمة في امتصاص الأيدي العاملة، وتقليص ظاهرة البطالة، وذلك اعتماداً على إمكانيات النمو اللامحدود للصناعة التحويلية مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3- تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي، إذ إن تحفيز قطاع الصناعات التحويلية يسهم في الاعتماد على استخدام المواد الخام المحلية التي كانت تصدر إلى الخارج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار حلقات التصنيع التي قامت بها على هذه المنتجات.

4- توفير العملات الأجنبية للدولة من خلال الاعتماد على قطاع الصناعات التحويلية لإنتاج السلع التي يتم استيرادها من الخارج، وبالتالي التأثير في ميزان المدفوعات شرط أن يجري التركيز على تلك الصناعات التي يزداد الطلب الدولي على منتجاتها.

5- تدعيم القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني وتمكينه من التطور الأمر الذي يسهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي الذي يعتبر ضرورة لا غنى عنها؛ لتعزيز الاستقلال السياسي.

هذا ويضيف عابد (2012، ص45-46) بأن أهمية الصناعة التحويلية تكمن في قدرتها على تحقيق

مجموعة من المزايا للاقتصاد الوطني التي تتمثل أهمها فيما يلي:

1- تلبية احتياجات القطاع العائلي من المنتجات المتنوعة بأفضل المواصفات الملائمة من حيث الجودة والنوعية، كذلك تقوم على تلبية احتياجات القطاعات الأخرى غير الصناعية من السلع الوسيطة والرأسمالية، بالإضافة إلى إمداد القطاع نفسه باحتياجاته المختلفة من السلع.

2- الجزء الأكبر من مخرجات الأنشطة الأخرى كالزراعة والصناعات الاستخراجية والصناعات المساعدة، وبالتالي ترتبط مع مختلف الأنشطة بعلاقات وثيقة للاعتماد المتبادل.

3- تعتبر الصناعات التحويلية المجال الملائم لاستيعاب التغيرات الهيكلية التي تؤدي إلى زيادة جوهريّة في نمو الصناعات الثقيلة نتيجة لتخصيص استثمارات ضخمة في تجهيز وتشغيل الوحدات الإنتاجية كبيرة الحجم

4- تسهم وبشكل متزايد في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الاقتصاد القومي، وقد تتجاوز هذه الإنجازات معدلات الأهداف المخططة لها، فخلال عقد الستينات استطاعت دول عديدة أن تحقق معدلات نمو مشجعة، وهي خاصية لا تتاح لأي من القطاع الأولي، أو القطاع الثالث علي مستوى البلدان النامية والمتقدمة سواء بسواء.

فروع الصناعة التحويلية في فلسطين:

صنفت الصناعات وفقاً للتصنيف القياسي الدولي (ISIC) الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداماً في الإحصاءات الصناعية الدولية، صنفت الصناعات وفقاً له إلى ثلاث مجموعات تشمل: (سليم، 2017، ص99-100)

1- التعدين والمقالع والمحاجر: وتضم هذه المجموعة أربعة فروع صناعية، وهي استخراج الفحم

الحجري، والنفط الخام والغاز الطبيعي، والمعادن النفيسة، واستخراج المواد المعدنية الخام.

2- الكهرباء والماء والغاز: وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والماء والغاز.

3- الصناعة التحويلية: وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية.

4- 4.3.2 تصنيف الصناعات التحويلية وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

وقد اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على التصنيف القياسي الدولي (ISIC) الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة في تحديد فروع الصناعة التحويلية التي شملت مجموعة من الأنشطة الصناعية التي تضم 22 فرعاً تشمل التالي: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 60-170)، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1) يوضح التصنيف القياسي الدولي (ISIC) في تحديد فروع الصناعة التحويلية

صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات.	صنع منتجات المطاط واللدائن.	صنع المركبات والمركبات المقطورة.
صنع منتجات التبغ.	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى.	صنع معدات النقل الأخرى.
صنع المنسوجات.	صنع الفلزات القاعدية.	صنع الأثاث ومنتجات أخرى.
صنع الملابس.	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات.	إعادة تصنيع المخلفات.
دبغ وتهيئة الجلود، وصنع حقائب وأحذية.	صنع الآلات والمعدات الأخرى.	
صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش.	صنع آلات المكاتب والمحاسبة.	
صنع الورق ومنتجات الورق.	صنع الآلات الكهربائية الأخرى.	
الطباعة والنشر.	صنع معدات الراديو والتلفزيون.	
صنع المواد والمنتجات الكيماوية.	صنع الأجهزة الطبية.	

تطور الصناعة التحويلية في فلسطين:

تعتبر الصناعة التحويلية المكون الأهم للقطاع الصناعي الفلسطيني، إذ تحتل الوزن النسبي الأكبر ضمن المكونات الرئيسية له، إذ تسهم بما نسبته 88.3% من إجمالي حجم الإنتاج الصناعي، كما وتعتبر المشغل الأكبر ضمن فروع القطاع الصناعي الرئيسية، إذ بلغت نسبة مساهمتها في التشغيل نحو 94.6% خلال العام 2016، ويرجع ثقل وزنها النسبي ضمن هذه المكونات إلى طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة

داخل الأراضي الفلسطينية التي تتسم بافتقارها إلى الموارد الطبيعية الاستخراجية كالبتترول والصناعات الاستخراجية، وعليه فإن تركيز التصنيع ينصب نحو تحويل المواد الخام المستوردة إلى صيغ وأشكال بسيطة ونهائية تسهم في تلبية احتياجات المستهلك الفلسطيني، أو ما يطلق عليها الصناعات التحويلية، والجدول التالي يوضح تطور معدلات مساهمتها في الإنتاج والتوظيف.

جدول رقم (2): تطور مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج والتوظيف

المتغير	حجم الإنتاج في القطاع الصناعي - ألف دولار	حجم التوظيف في القطاع الصناعي - ألف دولار	حجم الإنتاج في الصناعة التحويلية - ألف دولار	حجم التوظيف في الصناعة التحويلية - عامل	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج الصناعي %	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في التوظيف %
2010	2700320	65538	2254224	60735	83.48	92.67
2011	2819353	72022	2291174	65927	81.27	91.54
2012	3798060	78724	3365930	73671	88.62	93.58
2013	4021525	79566	3258588	73441	85.79	92.3
2014	4102943.5	86,253	3200484	79524	78.01	92.19
2015	3817644.6	90,486	3386080	85553	88.69	94.55
2016	4191767.4	98,776	3702065	93516	88.32	94.67
2017	4784691.1	95787	4137680	90383	86.48	94.35

المصدر: الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى سلسلة المسوحات الاقتصادية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أعداد متنوعة.

من الجدول (2) يتضح وجود اتجاه إيجابي نحو التطور في مساهمة الصناعة التحويلية في الإنتاج الصناعي إذ ارتفعت نسبة هذه المساهمة من 83.4% في العام 2010 إلى نحو 88.3% في العام 2016، إلا أنه وبالنظر إلى نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في حجم الإنتاج الصناعي في الفترة السابقة، فمن الملاحظ وجود انخفاض في الاتجاه العام لنسبة هذه المساهمة، إذ بلغت نسبة مساهمتها في الإنتاج الصناعي 89% خلال العام 2000 (نصر الله وعواد، 2004، ص 26)، وقد انخفضت هذه النسبة في الفترات اللاحقة لتصل أدنى مستوياتها في العام 2014 حيث وصلت هذه النسبة إلى 78%، وبالرغم من هذا الانخفاض فإنه من

الملاحظ أن اتجاهات الانخفاض لم تكن مؤثرة بشكل ملحوظ إلا في بعض الأعوام كعام 2014 إذ يعزو الباحث هذا الانخفاض الحاد في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في حجم الإنتاج الصناعي خلال هذا العام إلى الحرب الإسرائيلية التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة وتدمير المنشآت الاقتصادية، وخصوصاً تلك العاملة في مجال الصناعة التحويلية، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة مساهمتها في الإنتاج الصناعي في فلسطين، أما على صعيد مساهمة هذه الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه من الملاحظ وجود حالة من التراجع العام في نسبة هذه المساهمة، حيث تراجعت نسبة مساهمتها من 20% عام 1994 إلى 11% عام 2018؛ وذلك بسبب المعوقات الإسرائيلية والسياسات الهادفة إلى تقويض القطاع الصناعي الفلسطيني المتبعة من قبل إسرائيل (الاونكتاد، 2019).

العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية:

لقد اتفقت الأدبيات الاقتصادية المتنوعة التي تناولت الجوانب والأبعاد الهامة المؤثرة في الإنتاج الصناعي في الدول المختلفة ومنها فلسطين، حيث أشارت تلك الأدبيات إلى وجود مجموعة هامة من المتغيرات التي تشكل في مجملها العوامل الأهم المؤثرة في الإنتاج الصناعي بشكل عام وإنتاج الصناعة التحويلية على وجه الخصوص، وفي هذا الإطار فقد أشارت دراسة (نجيب، 2011) إلى أن أهم العوامل المحددة للإنتاج الصناعي قد تمثلت في (الصادات الصناعية، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، التطور التكنولوجي)، بينما أضافت دراسة (النعمة ونجيب، 2013) مجموعة أخرى تمثلت في (أسعار الصرف الحقيقية، الواردات الصناعية)، أما أحمد وسعيد (2014) فيضيف إلى تلك العوامل كل من (معدل نمو السكان، الصادرات، مؤشر إدراك الفساد)، ويتفق معه (الحيالي والمشهداني، 2012) في مجموعة من المتغيرات المؤثرة والتي تشمل (سعر الصرف، السكان، التضخم، الاستثمار الأجنبي، مؤشر إدراك الفساد) ويضيف بعض المتغيرات الأخرى التي تشمل (سعر الفائدة العجز أو الفائض في الموازنة العامة)، فيما يرى (Ajmair, 2017) أن أهم محددات النمو الصناعي تتمثل في (القيمة المضافة، أسهم الدين الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلية، التجارة الخارجية، أسعار المستهلك، التضخم، صادرات المصنوعات، التحويلات الشخصية المستلمة "تحويلات العاملين)، كما ويرى (عبد الله، 2018) أن أهم العوامل المحددة للنمو الصناعي تتمثل في (معدل النمو الاقتصادي، للناتج الداخلي الخام، الإنفاق الوطني الاستثماري كنسبة من الناتج الداخلي الخام، الصادرات الصناعية كنسبة من الناتج الداخلي الخام، نسبة المديونية الخارجية إلى الدخل الوطني الخام، معدل نمو تراكم رأس المال الخام، المعدل السنوي لتضخم أسعار المستهلك، درجة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج الداخلي الخام، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام)،

وعليه فمن خلال العرض السابق يمكن ايجاز اهم هذه العوامل وفقا لرؤية مجموعة من الكتاب في الجدول التالي:

جدول رقم (3): العوامل المؤثرة في الانتاج الصناعي والصناعة التحويلية

العدد	دراسة (عبدالله، 2018)	دراس (Ajmair، 2017)	دراسة (الحيالي والمشهداني، 2012)	دراسة (احمد وسعيد، 2014)	دراسة (النعمة ونجيب، 2013)	دراسة (نجيب، 2011)	محددات انتاج الصناعة
6	✓	✓	✓	✓	✓	✓	الاستثمار الأجنبي المباشر
5	✓	✓	✓	✓		✓	معدل التضخم
5	✓	✓		✓	✓	✓	الصادرات الصناعية
1					✓		واردات صناعية
1						✓	التطور التكنولوجي
2			✓		✓		سعر الصرف
2			✓	✓			معدل نمو السكان
1			✓				سعر الفائدة
1			✓				العجز أو الفائض في الموازنة
1		✓					معدلات التبادل التجاري
1		✓					القيمة المضافة
1		✓					تحويلات العاملين
1	✓						معدل النمو الاقتصادي
1	✓						نسبة المديونية الخارجية
1	✓						معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

من الجدول (3) يتضح أن أكثر العوامل المؤثرة في الإنتاج الصناعي بشكل عام الصناعة التحويلية على وجه الخصوص والتي اتفقت عليها الدراسات السابقة قد تمثلت في (الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات التضخم، الصادرات الصناعية، معدل نمو السكان، سعر الصرف) وعليه فقد اعتمد الباحث في تحديده للعوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية الفلسطينية على ما أجمعت عليه الأدبيات المنشورة التي تناولتها مجموعة من الدراسات التي بحثت في محددات الإنتاج الصناعي، والعوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة

التحويلية وفيما يلي توضيحاً لأهم هذه العوامل.

الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في الواقع المعاصر، لما له من آثار إيجابية وسلبية على عملية التنمية الاقتصادية، ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية والتكنولوجية، وتعزيز المنافسة للوصول إلى الأسواق الخارجية (Mottaleb, kalirajan, 2010)، ويعتبر أيضاً جوهر التنمية الاقتصادية هو الانتقال السريع والفعال "لأفضل الممارسات" واعتمادها عبر الحدود (Tocar, 2018)، لذلك تعمل الدول مجتهدة على تنظيم معاملات الاستثمار المذكور، وتقرير الضمانات له من واقع أنه يرتبط بحركة تداول رؤوس الأموال واستغلالها داخلياً وخارجياً، فالاستثمار الأجنبي حاجة ملحة للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ إن حاجة الاقتصادات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الاقتصادات المتقدمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها، هذا وإن كان مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر مصطلحاً شائعاً وكثير التداول، إلا أنه ليس في الواقع بالمصطلح المتفق على مدلوله، لذا فقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم وفقاً لنظرة الباحثين والكتاب، فقد عرف الاستثمار الأجنبي بأنه "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها، أو الاكتتاب في الأسهم والسندات، أو القروض؛ بهدف الحصول على عوائد مجزية (عديلة وسامية، 2015، ص240)، وتفرق الأدبيات عموماً بين نوعين من الاستثمار الأجنبي وهما: استثمار أجنبي مباشر، واستثمار أجنبي غير مباشر والذي يعرف كذلك بالاستثمار المحفظي، ويكمن معيار التمييز بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار في مسألة التحكم الفعلي في الشركة، وعليه فإذا كان الشخص المستثمر له حق التحكم في الشركة فهو يعد مستثمراً مباشراً، أما إذا لم يكن فهو غير مباشر، ويتحدد حق التحكم بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول، فقد يتمثل في أغلبية رأس المال، وقد يتمثل في القدر الأكبر من المساهمة في رأس المال، لذا فقد تنوعت التعريفات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ويرى كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن الاستثمار المباشر يعكس هدف الحصول على مصلحة دائمة بين كيان (مستثمر مباشر) مقيم في اقتصاد معين، ومؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (منشأة الاستثمار المباشر)، وقد يكون ذلك الكيان مستثمر فردي، أو شركة تابعة للقطاع الخاص، أو حكومية. ويقصد بالاهتمام الدائم هو وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومنشأة الاستثمار المباشر، وذلك مع وجود درجة تأثير جوهرية في إدارة تلك المنشأة من جانب

المستثمر (شاكر، 2015، ص2)، هذا وقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "أحد أنواع الاستثمار الأجنبي، حيث يستثمر كيان مقيم في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لمصلحة اقتصادية دائمة، شريطة أن تزيد نسبة رأس المال العائدة للاستثمار الأجنبي عن 10% أو أكثر من إجمالي رأس المال المستثمر فيه (ريان، 2016، ص9)، كما وورد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية بالاشتراك أو كاملة بنسبة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع" (زيارة، 2013، ص34).

التضخم:

لقد تعددت التعريفات المرتبطة بظاهرة التضخم الاقتصادي التي أوردتها الفكر الاقتصادي ارتباطاً بطبيعة نظرة المفكرين والزوايا المرتبطة بهذه الظاهرة، حيث عرف التضخم بأنه حالة من "الارتفاع المستمر والملحوظ في الأسعار، كأسعار السلع والخدمات، والانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية لوحدة النقد بشكل متواصل" (رجب، 2011، ص4)، هذا ويرى (أبو رمضان، 2016، ص14) بأن التضخم الاقتصادي هو عبارة عن حالة من "الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية للنقود" كما وعرف التضخم من زاوية التركيز على الأسباب المنشئة له بأنه "ظاهرة نقدية، وأن هناك ارتباط قوي بين عرض النقود والأسعار" (صبيح، 2015، ص78)، هذا ويضيف (أحمد وأحمد، 2016، ص2) إلى أن المعنى الشائع للتضخم بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المؤلف) للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، إلا أنه لا يمكن اعتبار أن أي ارتفاع في الأسعار بأنه حالة تضخم إذ يستوجب لاعتبار هذه الحالة بأنها ظاهرة تضخم دوام هذا الارتفاع واستمراره.

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن حالة التضخم ترتبط بالارتفاع المضطرب والمستمر في المستوى العام للأسعار، أو التراجع المستمر في القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي فإن التضخم يشير إلى الحركة في المستوى العام للأسعار وليس التغييرات التي تحدث في سعر سلعة واحدة مقارنة بباقي السلع، إذ إن هذه التغييرات شائعة حتى في الاقتصادات المستقرة، كما أن الأسعار المقصودة هنا هي أسعار السلع والخدمات وليست أسعار الأصول.

الصادرات الصناعية:

تمثل الصادرات الصناعية وهيكلها الصورة العاكسة لمدى التطور الحاصل في قطاع الصناعات التحويلية، ومن هنا ارتبط نمو الصادرات المصنعة وتتميتها بتطوير الإنتاج الصناعي وتتميته. (نجيب،

(2011)، حيث إن النمو الصناعي وتطوره أدى إلى توسع مستمر في الصادرات المصنعة، وأن التوسع في الصادرات الصناعية أدى إلى تعجيل النمو الصناعي لعدد من الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات المصنعة كوسيلة لتصنيعها (Noland, 2005)، وتعد الصادرات الصناعية من أهم مصادر النمو الاقتصادي، حيث تزداد الأهمية النسبية للصادرات المصنعة مقابل الصادرات الأخرى، ومن هنا تتركز الجهود الاقتصادية لتوسيع حجم الصادرات الصناعية من خلال أدوات السياسة الصناعية كحوافز التصدير وسياسات الاستثمار الصناعي بهدف النمو الصناعي المستدام (نجيب، 2011، ص 105).

ويشكل نشاط التصدير في الفكر الاقتصادي قديماً وحديثاً أهمية بالغة، ويعد ركناً أساسياً في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية (محي الدين، حاجي، 2016)، حيث تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة (قريب، 2014، ص 81).

وتعرف الصادرات الصناعية بأنها تلك السلع المصدرة متمثلة بالسلع الصناعية (أي تصديرها بعد القيام بتغيير أو تحويل أو تحويل المكونات الداخلة فيها إلى أنواع وأشكال وهيئات جديدة تكون تامة الصنع وجاهزة للاستهلاك أو غير تامة الصنع وتدخل في صناعات أخرى (نجيب، 2011).

سعر الصرف:

تعد أسعار الصرف في غاية الأهمية في توجيه تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، حيث يسمح سوق الصرف الأجنبي بتبادل العملات لأجل تسهيل التجارة الدولية (الربيعي، الأسدي، 2013)، وتعد سياسة سعر الصرف أحد أهم عناصر التأثير في حركة التجارة الخارجية وذلك نظراً للعلاقة التبادلية الوثيقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث يؤثر سعر الصرف في ميزان المدفوعات ويتأثر بالحالة التي يكون عليها هذا الميزان، ويرجع هذا التأثير التبادلي إلى أن الصادرات والواردات يتم تقويمهما بالسعر المعلن بالعملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية (شهرزاد، 2017)، ويحتل سعر الصرف مركزاً محورياً في السياسة النقدية، حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو كمؤشر اقتصادي، ولكون سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على القدرة التنافسية، وبالتالي يؤثر في ميزان المدفوعات، ويمكن أن يكون سعر الصرف كهدف للسياسة النقدية من أجل تحقيق معدلات معينة في التضخم أو النشاط الاقتصادي (قديح، 2007، ص 2).

ويعرف سعر الصرف، هو سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنه بوحدات من العملة الوطنية، أو سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية (خضر، 2012، ص 19).

المحور الثاني: الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات على المستوى المحلي المفاهيم والقضايا المرتبطة بالصناعة التحويلية في فلسطين، وقد اختلفت المجالات التي ركزت عليها هذه الدراسات باختلاف الباحثين، فقد ركزت دراسة (الحرازين والراعي، 2016) على العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل والأجور بقطاع الصناعة التحويلية في فلسطين مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على أساليب التحليل القياسي التي استخدمت متجه الانحدار الذاتي غير المقيد لتحديد الآثار للمتغيرات المتنوعة محل الدراسة لسلسلة زمنية خلال الفترة 1994-2012، وتم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير الرسمية المنشورة، وقد أشارت نتائجها إلى وجود علاقة طردية بين متوسط إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية والأجور في قطاع الصناعة التحويلية، وكذلك وجود علاقة طردية بين عدد العاملين والأجور في قطاع الصناعة التحويلية، بينما يوجد علاقة طردية بين متوسط نصيب العامل من الاستثمار ومتوسط إنتاجية العامل في الصناعة التحويلية وبين متوسط تعويضات العاملين ومتوسط إنتاجية العامل، أما متوسط نصيب العامل من أرصد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من الجهاز المصرفي للصناعات التحويلية ترتبط ارتباطاً عكسياً على متوسط إنتاجية العامل، وقد توافقت دراسة (الراعي والحرازين، 2016) مع دراسة (عابد، 2012) من حيث المنهج والأسلوب المستخدم في التحليل، حيث ركزت هذه الدراسة على تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة 2005-2010، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على أسلوب التحليل القياسي وباستخدام تقنية الانحدار المتعدد لبيان دور الصناعة التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية، وقد أشارت نتائجها إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يعاني من مشاكل ومعوقات أدت إلى إضعاف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن تأثير عدد المنشآت الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي كان 9.8%، وأن تأثير التكوين الرأسمالي الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بلغ 3%، كما أشارت نتائجها إلى وجود أثر سلبي للظروف السياسية على مستويات مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي كان سالباً بمقدار -1.2%، في حين تناولت دراسة (الراعي، 2003) مفاهيم الصناعة التحويلية في فلسطين، وهدفت لتشخيص ماهية هذه الصناعة من حيث المفاهيم والخصائص والمكونات والمعيقات التي تحد من تطورها، حيث توافقت مع الدراسات السابقة في استخدامها للمنهج الوصفي، في حيث اختلفت معها في الأسلوب المستخدم في التحليل حيث اعتمدت على إجراء المقاربات النظرية الفكرية المرتبطة بالتشخيص الدقيق لواقع الصناعة ومقارنة الكتابات المتنوعة في إطارها النظرية، وقد أشارت نتائجها إلى وجود أثر سلبي للتكوين الرأسمالي الثابت على نمو الصناعة التحويلة، أما

على المستوى العربي فقد تناولت هذه الدراسات قضايا الصناعة التحويلية في اطار شمولي ركز على استراتيجيات النهوض والتطوير على المستوى الكلي للصناعة التحويلية في اطار استراتيجيات التنمية الصناعية، حيث قدمت دراسة (النجار وكاظم، 2017) رؤية لاهم الاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بالصناعة التحويلية العراقية واطهار أهم السبل الكفيلة بخلق الموائمة بين السياسات والإستراتيجيات والمعايير المعتمدة من جهة ومن بين الأهداف المرسومة من جهة أخرى ، حيث توافقت هذه الدراسة من حيث المنهج مع الدراسات المحلية، إذ استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بينما اختلفت هذه الدراسة مع معظم الدراسات المحلية في الاداة والاسلوب المستخدم لتحليل البيانات، حيث اعتمدت على المصادر الثانوية لجمع البيانات لتشخيص واقع الصناعة التحويلية في العراق واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها، بينما اعتمدت معظم الدراسات المحلية على اسلوب التحليل القياسي لتحديد العوامل المؤثرة في الصناعة التحويلية ومن ثم رسم استراتيجيات التطوير بناء على نتائج هذه النماذج، وقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج تمثلت اهمها أن الاختلالات الهيكلية التي أصابت المفاصل الرئيسة لقطاع الصناعات التحويلية في العراق من أهم الأسباب التي دفعته إلى تبني عمليات الإصلاح الاقتصادي مما أدى إلى تخلف قطاع الصناعة التحويلية ، كما أن عدم توفر قاعدة صناعية واقتصادية فعالة ساهم في عدم تشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية، ولم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وفضلاً عن عدم توفر البنى التحتية الاقتصادية التي تشجع المستثمرين في توجيه استثماراتهم إلى المشاريع الصناعية، وكذلك ضعف مستوى التدريب والتعليم، وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية الصناعية، وقد أظهرت نتائجها توافقاً مع نتائج دراسة (قيطون، 2017)، التي اظهرت وجود حالة من الضعف لقطاع الصناعة التحويلية الجزائري كنتيجة لمجموعة من التحديات الماثلة امامه والتي من اهمها تردي المناخ العام للاستثمار، حيث اصبحت مساهمة الجهاز الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الكلية متواضعة، وان تطوير القطاع الصناعي لا يأتي إلا من خلال إرساء معالم إستراتيجية صناعية واضحة وتشكيل رؤية متوسطة إلى بعيدة المدى؛ لدعم وتطوير الصناعة الوطنية، وقد توافقت المنهج المستخدم مع الدراسات المحلية والعربية، حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بينما اختلف الاسلوب المستخدم في هذه الدراسة مع معظم الدراسات المحلية، حيث اعتمدت على اسلوب التحليل المقارنة لآراء الكتاب والباحثين، في حيث استخدمت معظم الدراسات المحلية اسلوب التحليل القياسي بالاعتماد على السلاسل الزمنية، اما دراسة (ليندة، محمد، 2016)، فقد اتفقت مع الدراسات العربية التي سبقتها في المنهج والاداة المستخدمة للتحليل، حيث

اعتمدت على ذات المنهج والاداة، بينما اختلفت معها في النتائج التي اظهرتها والتي اشارت الى أن مساهمة الصناعات التحويلية في توسيع القاعدة التنموية تعتبر مساهمة جوهرية في بعض الدول المغاربية والتي شملت الجزائر وتونس ومصر.

اما على مستوى الدراسات الأجنبية فقد ركزت في معظمها على قضايا النمو الصناعي من حيث العوامل المؤثرة في التنمية الصناعية في بلدان متنوعة دون التطرق الى تشخيص محدد للعوامل المؤثرة في انتاجية الصناعة التحويلية، حيث ركزت دراسة (Ajmair, Hussain, 2017) على تحديد العوامل والمحددات التي تؤثر في نمو القطاع الصناعي في باكستان، وقد توافقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات المحلية في المنهج والاداة المستخدمة حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام اسلوب التحلي القياسي بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة (1976-2014) مستقاة من مؤشرات التنمية للبنك الدولي، حيث مثل الناتج الاجمالي الصناعي المتغير التابع وتمثلت المتغيرات المستقلة في (القيمة المضافة، أسهم الدين الخارجي، الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلية، التجارة الخارجية، أسعار المستهلك، التضخم، الصادرات الصناعية، التحويلات الشخصية المستلمة، تحويلات العاملين)، وقد اظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين التجارة والتحويلات الشخصية المستلمة في النمو الصناعي، هذا بالإضافة الى وجود علاقة سلبية بين القيمة المضافة والنمو الصناعي، كما اظهرت النتائج أن المتغيرات الأخرى لم يكن لها تأثيراً كبيراً على النمو الصناعي، أما دراسة (Akpan, Eweke, 2017) فقد توافقت مع الدراسة السابقة في المنهج والاسلوب المستخدم في التحليل، حيث هدفت الى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وأداء القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة 1981-2015 بالاعتماد على اسلوب التحليل القياسي لاختبار حساسية الناتج المحلي الإجمالي للصدمات في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اظهرت نتائجها وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومخرجات القطاع الصناعي وبين الناتج المحلي الإجمالي ومخرجات القطاع الصناعي.

من خلال العرض السابق فإن الدراسات المحلية التي تناولت مفاهيم الصناعة التحويلية قد طرحتها في طار التشخيص النظري للواقع الذي يعمل به هذا القطاع من حيث مؤشرات العامة والتحديات التي تواجهه مع تطرق البعض منها الى بعض العوامل المؤثرة في انتاجية العمل والاجور في هذا القطاع الهام، بينما لم تركز هذه الدراسات على تناول اهم الاسباب والعوامل التي تؤثر في حجم الانتاج الكلي للصناعة التحويلية الفلسطينية، في حيث ركزت الدراسات العربية على وضع الاطر الاستراتيجية الكلية لتنمية قطاع الصناعة التحويلية دون التطرق الى العوامل المؤثرة في نمو انتاجية هذا القطاع، واخيرا فان الدراسات

الأجنبية قد كانت أكثر تفصيلاً في تطرقها للعوامل المؤثر في النمو الصناعي، إلا أنها لم تتناول الأثر التخصصية للقطاعات الصناعية ممثلة بأهم مكوناتها وهو قطاع الصناعة التحويلية، إذ لم تتناول أيضاً العوامل المؤثرة في إنتاج هذا القطاع الهام، وعليه فإن هذه الدراسة تتميز بإضافتها مجالاً جديداً وهاماً يبحث في تشخيص واقع هذا القطاع، بالإضافة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في حجم إنتاجه، وعليه فإن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات القلائل التي تطرقت إلى هذا المجال في البيئة الفلسطينية.

المحور الثالث: المنهجية والبيانات

1.3 نموذج الدراسة:

تهدف الدراسة لقياس العوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ومعرفة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، حيث تم بناء نموذج رياضي لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولهذا الغرض تستخدم الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج التالي:

$$PRD_{ti} = \alpha_0 + b_1 EXT_{ti} + b_2 INF_{ti} + b_3 ES_{ti} + b_4 DFI_{ti} + e_t.$$

$$t = 1, 2, 3, \dots, T, \quad i = 1, 2, 3, \dots, K$$

$$b_1, b_4 > 0, \quad b_2, b_3 < 0$$

تفترض الدراسة أن المعاملات:

حيث:

(PRD): إنتاج الصناعة التحويلية. (ES): المنح والمساعدات الخارجية.

(EXT) الصادرات الصناعية. (DFI): الاستثمار الأجنبي المباشر.

(INF): معدل التضخم. (e): الأخطاء العشوائية.

(α): الحد الثابت (t): الحد الزمني

(b_i) معاملات النموذج

2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام أساليب التحليل القياسي بهدف قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولإجراء ذلك تم الاستعانة ببرنامج التحليل القياسي (Eviews10) للقياس والتقدير. وبغرض تقدير النموذج ولضمان جودة ومصداقية النتائج المستخلصة منه تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية تمثلت (الاحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، واختبارات السكون (Stationary tests):

وتم تحقيق شرط السكون لهذه السلاسل من خلال اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة الاختبارات الأكثر شيوعاً والتي تتمثل في (Augmented Dickey Fuller - ADF) و (Phillips Perron - PP). ويعد اختبار (PP) أفضل من اختبار (ADF)؛ لأن اختبار (ADF) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (Autoregressive process) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA - Autoregressive Integrated Moving Average) التي تنسب منهجيتها إلى بوكس - جنكيز (Box - Jenkins). وسيستخدم الباحث في هذه الدراسة كلا الاختبارين للتحقق من سكون السلاسل الزمنية (Mills, 2019, p84). واختبار التكامل المشترك (Cointegration test): فقد قام الباحث بالتحقق من مدى وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ولتحقيق ذلك فقد قام الباحث بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية بفحص التكامل المشترك بين هذه السلاسل معاً، إذ إن هذا التكامل يتحقق بين متغيرات الدراسة إذا كان هناك اشتراكاً في الاتجاه بين هذه المتغيرات، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات، ومن أشهر هذه الطرق طريقة إنجل وجرانجر (Engle-Granger) وطريقة جوهانسون (Johansen)، وتستخدم الطريقة الأولى في حالة النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى (Johansen and Juselius 1990) فهي الطريقة الأكثر عمومية في اختبار التكامل المشترك في جميع النماذج سواء أكانت بسيطة أم متعددة، حيث تتمثل فكرة اختبار جوهانسون في معرفة عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على إحصاء الأثر (Trace Statistic)، وطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square - OLS).

3.3 البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم الحصول عليها من الجهاز المركز الإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد، والموقع الرسمي للبنك الدولي، وغطت البيانات الفترة (1996-2018) بعدد مشاهدات 23 مشاهدة. تم تعديل البيانات بعد إجراء اختبار جذور الوحدة ومعالجتها بعد اخذ الفرق الاول للبيانات.

4.3 نتائج التحليل الوصفي:

اعتمد الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت، ومقاييس النزعة المركزية، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف

المعياري لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، كما استعان الباحث بالأشكال البيانية لتوضيح التسلسل الزمني للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والجدول (4) أدناه يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

جدول رقم (4): أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
إنتاج الصناعة التحويلية	23	2069615	1075488	849460.5	4137680
الصادرات الصناعية	23	478097.6	22269.6	207579.9	876014.2
معدل التضخم	23	3.15	2.46	0.21-	9.88
المنح والمساعدات الخارجية	23	829.70	442.79	236.30	1978.10
الاستثمار الأجنبي المباشر	23	673.33	745.60	9.40	1758.0

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

5.3 نتائج تحليل التكامل المشترك:

1.5.3 اختبار جذور الوحدة: (Unit Roots Test)

إن تحليل التكامل المشترك يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتان الزمنية X_t ، Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، وهذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المشترك (المتزامن)، وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكلة عدم الاستقرار وذلك من خلال اختبارات جذور الوحدة (Unit Roots Test) في المرحلة الأولى نستعمل اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية في الدراسة، وتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها من خلال اختبار (Augmented Dickey Fuller - ADF)، واختبار (Phillips Perron - PP) والجدول (5) يوضح نتائج اختبارات السكون:

جدول رقم (5): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	
-	-4.605*	-0.076	-	-4.613*	-0.188	إنتاج الصناعة التحويلية
-	-3.764*	-0.241	-	-3.764*	0.241	الصادرات الصناعية
-	-	-3.268*	-	-	-3.334*	معدل التضخم
-	-3.889*	-1.820	-	-3.906*	-1.820	المنح والمساعدات الخارجية
-	-3.505*	-0.166	-	-3.530*	-0.166	الاستثمار الأجنبي المباشر

* معنوية عند مستوى 5%، حسب القيم الجدولية لـ (Mackinnon:1996).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن جميع المتغيرات المدروسة غير مستقرة في المستوى ما عدا معدل التضخم فهو مستقر عند مستوى معنوية (5%)، بينما ظهرت باقي المتغيرات مستقرة أي خالية من جذر الوحدة عند فرقها الأول، أي أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأول $(CI \sim (1))$.

2.5.3. اختبار التكامل المشترك: (Cointegration test)

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة في الفرق الأول بمعنى أن الفرق الأول (First difference) للمتغيرات هي سلاسل زمنية ساكنة ومؤهلة لأن يتم إدراجها ضمن نماذج الانحدار عوضاً عن المستوى (Level)، بناءً على ذلك يتم استخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. ويقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كان مستوى "Level" متغيرات النموذج غير ساكن "Nonstationary" أي متكاملة من الدرجة الأولى، ونظراً لأن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينهما على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن Johansen) والجدول (6) يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية (Johansen).

جدول رقم (6): نتائج اختبار التكامل المشترك بمنهجية (جوهانسون)

اختبار الأثر			
قيمة الاختبار Statistics	القيمة الحرجة (Critical value) Prob = 0.05	فرض العدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	الفرض البديل H_1
92.21	69.81	$r = 0$	$r > 0$
50.70	47.85	$r \leq 1$	$r > 1$
27.85	29.79	$r \leq 2$	$r > 2$
10.60	15.49	$r \leq 3$	$r > 3$

*Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eview.

من خلال الجدول (6) يوضح نتائج اختبارات جوهانسون للتكامل المشترك والمتمثلة في اختبار الأثر (Trace)، واختبار القيمة العظمى (Maximum)، حيث كانت نتيجة اختبار الأثر للفرضية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r = 0$) معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستنتج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تقترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($r \leq 1$) معنوية وبذلك نرفض هذه الفرضية والاستنتاج بوجود أكثر من متجه تكامل وحيد ($r > 1$)، في حين كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تقترض وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر ($r \leq 2$) غير معنوية، وبالتالي نقبل هذه الفرضية ونستنتج وجود متجهين تكامل مشترك على الأكثر ($r \leq 2$)، وهذا يمكننا اعتماد قيم المتغيرات عند مستوياتها في استخدام طريقة تحليل الانحدار في تحليل نمط العلاقة دون الحصول على قيم مضللة أو مقدرات زائفة.

4.3 نتائج تقدير النموذج:

هدفت الدراسة الى التعرف على واقع الصناعات التحويلة في فلسطين ومعرفة أهم العوامل التي تؤثر على أدائه، ولهذا الغرض تم جمع بيانات سنوية من الجهات الرسمية تحتوي على أهم المتغيرات التي تؤثر على قطاع الصناعة التحويلية في الفترة (1996-2018)، وقد تم الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية لتحليل النموذج وذلك باستخدام برنامج E-Views 10، وقد تم الحصول على النموذج المقدر أدناه:

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج الدراسة

المتغير التابع " إنتاج الصناعة التحويلية (PRD) "					
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدر	الخطأ المعياري	قيمة اختبار	P-Value مستوى الدلالة	VIF معامل تضخم التباين
	Coefficients	S.E	t		
الصادرات الصناعية	3.91**	0.622	6.280	0.000	9.31
التضخم	-56278.23*	24743.38	-2.274	0.035	1.80
المنح والمساعدات الخارجية	-55.40	117.58	-0.471	0.643	1.32
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	146.12	177.03	0.825	0.420	8.48
الحد الثابت (Constant)	324874.3	217578.4	1.493	0.152	
R-Square = 0.968, Adjusted R-square = 0.960, Durbin-Watson = 2.31 F-statistics = 136.35, Prob(F) = 0.000, Mean (VIF) = 5.22					

* معنوي عند مستوى 5%، ** معنوي عند مستوى 1%.

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الجدول أعلاه، وفيما يتعلق بتأثير صادرات قطاع الصناعة على إنتاج الصناعة التحويلية، حيث تشير النتائج لوجود تأثير إيجابي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغ معامل الانحدار (3.91)، وهو ما يشير إلى أن زيادة حجم الصادرات الصناعية عن الواقع الراهن بألف دولار سيؤدي إلى زيادة الإنتاج للصناعة التحويلية بمقدار 3.9 ألف دولار.

وفيما يتعلق بتأثير معدل التضخم على إنتاج الصناعة التحويلية تشير النتائج لوجود تأثير سلبي وذي دلالة إحصائية عند مستوى 5% حيث بلغ معامل الانحدار (-56278.23)، وهو ما يشير إلى أن زيادة مستويات التضخم عن المستوى الراهن بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض قيمة إنتاج للصناعة التحويلية بـ 56278.23 دولاراً. في حين نجد أن المنح والمساعدات الخارجية لا يؤثر على إنتاج الصناعة التحويلية عند مستوى دلالة (5%) حيث بلغ قيمة مستوى الدلالة ($p_vale = 0.643 > 0.05$) والتي تشير إلى عدم معنوية المنح والمساعدات الخارجية على إنتاج الصناعة التحويلية. وكذلك نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على إنتاج الصناعة التحويلية عند مستوى دلالة (5%) حيث بلغ قيمة مستوى الدلالة ($p_vale = 0.420 >$

0.05) والتي تشير إلى عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج الصناعة التحويلية. وبناءً على ما تم عرضه أعلاه، يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج الدراسة كالتالي:

$$PRD = 324874.3 + 3.91 EXT - 56278.23 INF - 55.40 ES + 146.12 DFI$$

$$\begin{matrix} (0.152) & (0.000) & (0.035) & (0.643) & (0.420) \\ R^2 = 97\% & & F = 136.35 & & DW = 2.31 \end{matrix}$$

حيث تمثل الأرقام بين الأقواس معنوية اختبار (t).

5.3 التفسير الإحصائي للنموذج:

1- معنوية النموذج

بشكل عام كان نموذج الانحدار ذا دلالة إحصائية عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة اختبار ($F = 136.35$) باحتمال ($Prob. = 0.000$)، وهذا يشير لجودة النموذج المقدر.

2- معامل التحديد: (R^2)

بلغ معامل التحديد (R^2) للنموذج (0.968) وهذا يشير أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 97% من التغير الحاصل في المتغير التابع (إنتاج الصناعة التحويلية)، والنسبة الباقية تعود للخطأ العشوائي وعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج.

3- استقلال حدود الخطأ (البواقي):

استقلال حدود الخطأ أو خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم التأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة باستخدام اختبار درابون واتسون (DW)، علماً بأن قيمة اختبار (DW) تتراوح بين 0 و 4، وكلما اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي إيجابي، في حين أنها إذا اقتربت من (4) يكون هناك ارتباط ذاتي سلبي، بينما عندما تقترب من القيمة (2) لا يوجد ارتباط ذاتي، وفي هذا النموذج بلغت قيمة الاختبار المحسوبة (2.31) وهي قيمة قريبة من القيمة 2 مما يدعم قبول الفرضية التي تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، ويؤكد ذلك نتيجة اختبار (LM) التي بلغت (1.362) باحتمال ($value = 0.284$) وهو أكبر من مستوى 0.05 مما يؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، والجدول (8) يوضح نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي:

جدول رقم (8): نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي

الاختبار	قيمة الاختبار (F-statistic)	مستوى الدلالة
LM	1.362	0.284

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

4- مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر:

تم اختبار مساواة متوسط حدود الخطأ للصفر باستخدام اختبار (One Sample T-test) وذلك للتأكد ولضمان استيفاء شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكانت النتائج تشير أن قيمة الاختبار تساوي $T = 0.000$ (با احتمال $P\text{-value} = 1.000$) وهو أكبر من 0.05 مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط حدود الخطأ يساوي صفر، والجدول (9) يوضح نتائج الاختبار.

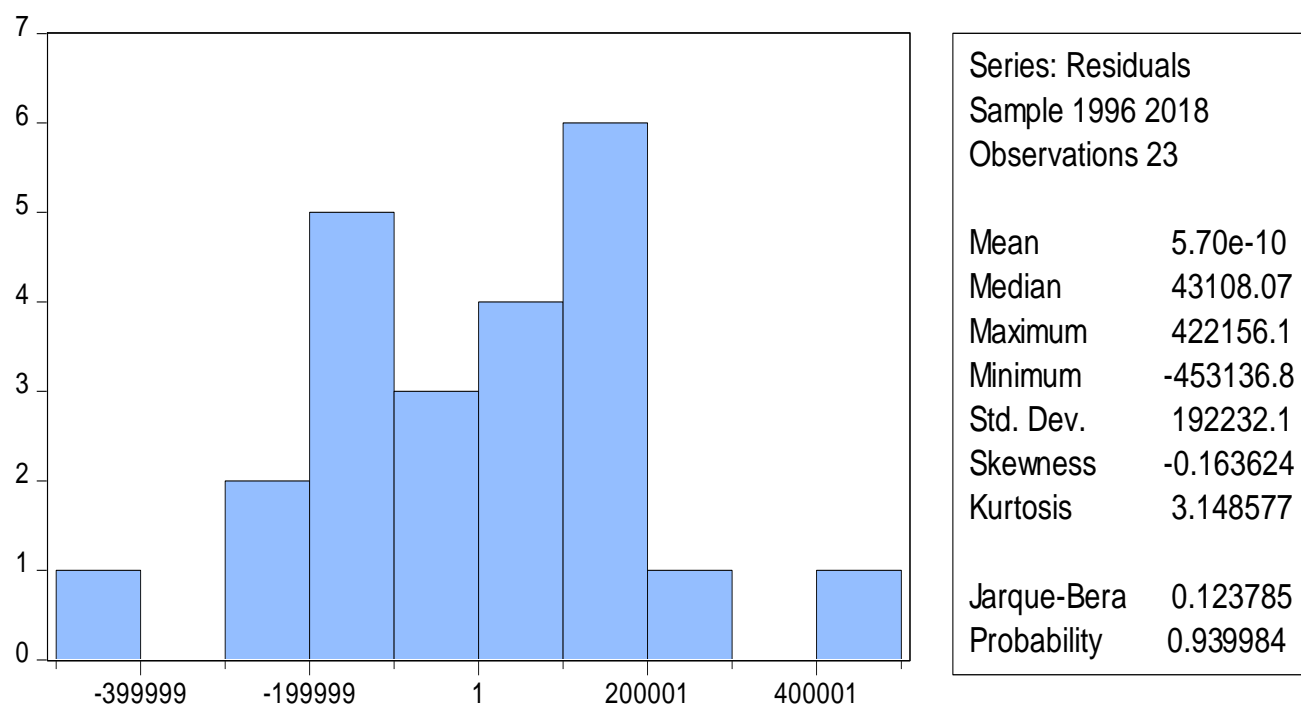
جدول رقم (9): نتائج اختبار T لمساواة متوسط حدود الخطأ للصفر

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
One Sample T-test	0.000	1.000

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

5- التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ:

تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغير الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتائج تشير أن قيمة الاختبار تساوي (0.123) با احتمال $P\text{-value} = 0.939$ وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ العشوائي موزعة توزيعاً طبيعياً، والشكل (1) أدناه يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.



شكل رقم (1): نتائج اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي لحدود الخطأ

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

6- تجانس حدود الخطأ:

شرط تجانس حدود الخطأ يقصد به ثبات تباين حدود الخطأ، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار (White) فكانت النتائج تشير أن قيمة الاختبار تساوي ($F=1.332$) باحتمال ($P\text{-value}=0.350$) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ متجانسة، والجدول (10) يوضح نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

جدول رقم (10): نتائج اختبار White لتجانس حدود الخطأ

الاختبار	قيمة الاختبار (F-statistic)	مستوى الدلالة
White	1.332	0.350

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

7- استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض:

شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض يقصد به عدم وجود ترابط عالٍ بين المتغيرات المستقلة فيما بينها، واختلال هذا الشرط يسبب مشكلة الازدواج الخطي، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) حيث إن متوسط معامل تضخم التباين بلغ (5.22) وهو أقل من 10 وبشكل عام معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة 10 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في النموذج (Dielman, 2005, p62)، مما يدعم جودة النموذج المقدر (انظر نتائج تقدير النموذج، جدول 7).

2.3.5 التفسير الاقتصادي للنموذج:

لقد قام الباحث باختيار تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (الصادرات الصناعية، التضخم، المنح والمساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، نمو السكان)، على إنتاج الصناعة التحويلية، وبعد تقدير النموذج اتضح أنها فسرت 97% من التغير في إنتاج الصناعة التحويلية، بمعنى آخر أن 97% من التغيرات في إنتاج الصناعة التحويلية يعود سببها للمتغيرات المستقلة في النموذج. وبناء عليه سيتم مناقشة نتائج وفرضيات الدراسة كما يلي:

1- الفرضية الأولى التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للصادرات الصناعية على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".

من الجدول (7) يتضح وجود تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية للصادرات الصناعية على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، حيث بلغ حجم التأثير 3.91 وهو ما يشير إلى أن زيادة حجم الصادرات

الصناعية عن الواقع الراهن بألف دولار سيهم في زيادة حجم الإنتاج للصناعة التحويلية بمقدار 3.9 ألف دولار. ويرى الباحث أن التأثير الإيجابي للصادرات الصناعية على حجم الإنتاج الصناعي يرتبط بالأطر النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة حجم الصادرات يسهم إيجاباً في معدلات النمو الاقتصادي نظراً لقدرة الصادرات على توفير النقد الأجنبي لخزينة الدولة، وما يترتب عليه من زيادة قدرة الدولة على الاستثمار والتشغيل، هذا بالإضافة إلى إسهامها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، أما على مستوى الواقع الاقتصادي الفلسطيني فإن الأثر الإيجابي للصادرات الصناعية في زيادة حجم الإنتاج الصناعي يرتبط بقدرة المنتج الصناعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق الخارجية؛ نظراً لما تمتلكه بعض قطاعات الصناعة التحويلية من مزايا تنافسية على المستوى الدولي كقطاع صناعة الأدوية والجلود، والأثاث المنزلي، وصناعة المشروبات وغيرها، إذ إن هذه الصناعات قد أثبتت حضورها في الأسواق العالمية نظراً لجودة منتجاتها وقدرتها على اختراق تلك الأسواق بتكاليف منافسة، وهو ما يرتبط بمجموعة من الأسباب أولها الخبرة الفنية للعمالة الصناعية المكتسبة من خلال الاحتكاك بالأسواق الإسرائيلية، وانخفاض تكلفة العمالة المحلية والمهارات المرتفعة التي يمتلكها مديرو هذه المشاريع، إذ تتميز العمالة الفلسطينية عن غيرها بأنها عمالة فنية متعلمة، أي أنها قادرة على التعلم والتطوير الذاتي، هذا من جانب، ومن ناحية أخرى فإن فتح آفاق التصدير للقطاع الصناعي الفلسطيني سيسهم في زيادة التوسع الاستثماري في هذا القطاع، وذلك ارتباطاً بالمدخلات من النقد الأجنبي التي ترد إليه وتمكنه من تحقيق معدلات مرتفعة من الربحية مقارنة بالتسويق المحلي لهذه المنتجات، إذ إنه من المهم الإشارة هنا إلى محدودية نمو قطاع الصناعة التحويلية الفلسطيني والمرتبطة بحجمه الأكبر بالحصار الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على تصدير المنتجات الصناعية إلى الأسواق الخارجية في سياسة مبرمجة؛ لتحجيم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الاستقلال والاعتماد على الذات، حيث تشير الدراسات المتخصصة بأن ما يسمح بتصديره إلى الخارج من المنتجات الصناعية لا يتعدى 5% من قدرات القطاع الصناعي على التصدير، وأخيراً فإن القدرة الاستيعابية للأسواق المحلية في الأراضي الفلسطينية تقيد النمو في حجم الإنتاج للصناعة التحويلية، إذ إن محدودية الدخل وتدني مستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية يؤثر وبشكل مباشر على القدرات الشرائية للشريحة الأكبر من سكان فلسطين، وبالتالي فإن تراجع قدرتهم على شراء يحجم من التوسع الإنتاجي للصناعة التحويلية.

الفرضية الثانية التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتضخم على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".

تشير نتائج الجدول (7) إلى وجود أثر معنوي سلبي للتضخم على إنتاج الصناعة التحويلية، حيث بلغ معدل هذا التأثير -56278.23 وهو ما يشير إلى أن زيادة مستويات معدل التضخم بنسبة 1% عن المستوى الراهن سيؤدي إلى انخفاض قيمة الإنتاج للصناعة التحويلية بقيمة 56278.23 دولاراً. ويرى الباحث أن التأثير السلبي للتضخم على قيمة إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين يرتبط بالنظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن التضخم يلعب دوراً سلبياً على المكونات الاقتصادية الكلية المرتبطة بمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المتنوعة كونه يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وتضخم أسعار المنتج وهو ما يؤدي إلى تضخم حجم تكاليف الإنتاج وبالتالي إضعاف قدرة القطاعات الاقتصادية ومنها الصناعة التحويلية على التوسع، وفي ذات الإطار فإن التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود وهو ما يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأجور، وبالتالي انخفاض القدرات الشرائية للمستهلك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع معدلات الاستهلاك، وبالتالي ضعف الطلب على منتجات القطاع الصناعي، مما يؤثر سلباً على حجم هذا الإنتاج، وفي فلسطين فإن معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت إلى 4% فإنها تؤثر سلباً على قطاع الصناعات التحويلية.

الفرضية الثالثة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنح والمساعدات الخارجية على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".

تشير نتائج الجدول (7) إلى عدم وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للمنح والمساعدات على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين. ويرى الباحث أن عدم وجود مثل هذا الأثر في الواقع الفلسطيني يرتبط بمجموعة من الأسباب أولها أن معظم الأموال المقدمة كمنح ومساعدات للشعب الفلسطيني تذهب لدعم خزانة السلطة الفلسطينية التي تستخدمها على شكل نفقات تشغيلية، ولا توجه نحو الاستثمار العام، إذ لم تسجل موازنات السلطة الفلسطينية أية فوائض وجهت نحو الاستثمار باستثناء العام 1999 الذي خصص مبلغاً متواضعاً وجه نحو النفقات التطويرية، أما المساعدات الأخرى المقدمة لفلسطين عبر الوكالات والمؤسسات الدولية أو مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة فإن معظمها يخصص للجوانب الإغاثية على شكل مساعدات عينية أو نقدية، ولا يذهب لأية أغراض تنموية، وبالتالي فإن فاعلية هذه المساعدات لم تتحقق بالشكل المرجو منها اقتصادياً، إذ إن النظرية الاقتصادية تفترض وجود آثار حقيقية للمنح والمساعدات في حال وجهت للأغراض التنموية التي تستطيع حل المعضلات الاقتصادية الحقيقية كالنشغيل أو الفقر، أما العامل الثاني هو أن هذه المنح والمساعدات يوجه معظمها لدعم القطاعات الخدمية وليست قطاعات الإنتاج السلعي في سياسة

موجهة من قبل المانحين نحو إبقاء الاقتصاد الفلسطيني يخضع للتبعية لدولة الاحتلال الإسرائيلي وعدم تمكنه من امتلاك مقومات الاستقلال الاقتصادي.

2- الفرضية الرابعة التي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين".

تشير نتائج الجدول (7) إلى عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج الصناعة التحويلية. يرى الباحث أن عدم وجود مثل هذا التأثير يرجع إلى انخفاض وتواضع حجم الاستثمار الأجنبي في الصناعة التحويلية في فلسطين، إذ تعتبر قيم هذا الاستثمار متواضعة جداً مقارنة بحجمه في قطاع الخدمات، إذ يرتبط عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية بعدم استقرار البيئة الاقتصادية الفلسطينية، والسياسات الإسرائيلية المطبقة على الأرض، والتي تستهدف منشآت الإنتاج السلي، الأمر الذي يدفع هؤلاء المستثمرين إلى توجيه استثماراتهم إلى قطاعات أخرى؛ لتجنب حجم المخاطر المترتبة عليها، كما ويرى الباحث أن عدم قدرة المستثمر الفلسطيني العامل في مجال الصناعة التحويلية على الاحتكاك برجال الأعمال الأجانب يعتبر سبباً إضافياً من أسباب عدم توجيه الاستثمارات المباشرة إلى قطاع الصناعة التحويلية، إذ إن فقدان حلقة التواصل المباشرة معهم يحرم المستثمر الفلسطيني في الصناعة التحويلية من توضيح حقيقة عمل الفروع المتنوعة لهذه الصناعة، وإبراز المزايا التي يمكن أن تعود على المستثمر الأجنبي في حال توجيه استثماره في تلك الفروع، ويحرمهم من إمكانية عقد الصفات الاستثمارية والتجارية المباشرة معهم، والتي قد تشكل عاملاً هاماً في تعزيز تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قيم حجم إنتاج الصناعة التحويلية.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

1.4 نتائج الدراسة:

1- تظهر نتائج الدراسة وجود حالة من الضعف في حجم الإنتاج للصناعة التحويلية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ متوسط (2069615) مليون دولار خلال فترة الدراسة، وقد ارتبط بهذا الضعف وجود قيمة متدنية للصادرات الصناعية بلغت في المتوسط (478097.6) مليون دولار، حيث ترافق مع هذا الضعف وجود نسب مرتفعة من التضخم الاقتصادي بلغت في المتوسط (3.15%)، كما أن متوسط قيمة المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للأراضي الفلسطينية قد بلغت (829.72) مليون دولار وهي لا تكاد تفي لأغراض دعم النفقات التشغيلية في إطار موازنة السلطة

الوطنية الفلسطينية التي تقدر احتياجاتها الشهرية بما يزيد عن (300) مليون دولار، وقد رافق ذلك انخفاضاً حاداً في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين حيث تراجعت متوسطات قيم الاستثمار في فلسطين (-51.85) مليون دولار.

2- أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود أثر معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية للصادرات الصناعية في إنتاج الصناعة التحويلية، وهو ما يرتبط بما تؤديه هذه الصادرات من دور في توفير العملات الأجنبية للدولة، وتمكين المستثمرين في قطاع الصناعة التحويلية من التوسع الرأسمالي الثابت كنتيجة لتعظيم معدلات الربحية المرتبطة بالتصدير.

3- تشير نتائج التحليل إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة معنوية لمعدل التضخم في إنتاج الصناعة التحويلية، إذ يرتبط هذا الأثر بما يؤديه التضخم من دور سلبي على النمو الاقتصادي للدولة بشكل عام، ونمو قطاعات الإنتاج السلعي على وجه التحديد، إذ يترافق مع ارتفاع معدلات التضخم ارتفاعاً حاداً في أسعار المنتج، وانخفاضاً في القدرة الشرائية للمستهلك كنتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للأجور، وهو ما يحد من قدرة الصناعة التحويلية على التوسع الإنتاجي ويبقيها تعمل بأقل من طاقتها التصميمية.

4- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية إيجابي للمنح والمساعدات الخارجية في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، ويرتبط ذلك بطبيعة المنح المقدمة للشعب الفلسطيني التي وجهت لأغراض سياسية للدعم الإغاثي أكثر من توجيهها نحو القطاعات التنموية، ومنها قطاع الصناعة التحويلية، كما أن معظم المنح والمساعدات تقدم لأغراض دعم خزينة السلطة الفلسطينية التي تستخدم لدعم النفقات الجارية بدلاً من النفقات التطويرية.

5- أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين، إذ يرتبط عدم التأثير بتوجه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الخدمات؛ نظراً لانخفاض حجم المخاطر الاستثمارية المرتبطة به مقارنة بقطاعات الإنتاج السلعي في ظل البيئة الاقتصادية غير المستقرة في الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى افتقار المصنعين العاملين في مجال الصناعة التحويلية على القدرة على التواصل المباشر مع المستثمرين الأجانب، والتي تمكنهم من إبراز مزايا الاستثمار في هذا القطاع، وعقد الصفقات التجارية المشتركة بينهم.

2.4 توصيات الدراسة:

بعد استعراض نتائج الدراسة، لابد من تقديم مجموعة من التوصيات، والتي بموجبها يمكن معالجة نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة، وعليه يقترح الباحث عدد من التوصيات التي تتعلق بالعوامل المؤثرة في إنتاج الصناعة التحويلية في فلسطين كما يلي:

1- ضرورة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتوفير البنية التحتية اللازمة لتسهيل عمل قطاع الصناعة التحويلية بما يعزز من قدرته على التوسع الإنتاجي، والتي من أهمها إنشاء مناطق صناعية حدودية مؤهلة، وضرورة الشروع أيضاً بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة داخل حدود البلديات من أجل تجميع المصانع المنتشرة داخل الأحياء السكنية في فلسطين.

2- ضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بتقديم تسهيلات حقيقية لقطاع الصناعة التحويلية في المجال المالي والتي من أهمها إنشاء بنوك صناعية متخصصة بهدف تقديم الإقراض المالي لتلك الصناعات بفوائد منخفضة، وبفترات سماح طويلة لكي تمكنها من التوسع الاستثماري في مجال أنشطتها المتنوعة.

3- يجب على السلطة الفلسطينية العمل على اتباع سياسات شاملة من شأنها أن تعزز مكانة الصادرات الصناعية وخاصة الصناعة التحويلية، وذلك من خلال إنشاء صناديق ضمان الصادرات وتخصيص برامج للتأهيل الصناعي في مجال التصدير وفقاً للمواصفات القياسية العالمية.

4- ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل، وتأسيسها لبنك مركزي فلسطيني يتولى عملية إصدار عملة محلية بديلة عن العملة الإسرائيلية؛ لتتمكن من التحكم بأدوات السياسة النقدية، وتنويع حجم التبادل التجاري بما يمكنها من التحكم بمعدلات التضخم المرتفعة التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي لقطاع الصناعة التحويلية.

5- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على توجيه المنح والمساعدات المقدمة من قبل الجهات المانحة بما يخدم الأولويات التنموية الحقيقية، وعدم الخضوع لسياسة المساعدات الموجهة، وذلك عبر إقرار خطة وطنية مركزية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية؛ لتعزيز تأثير هذه المساعدات في الأهداف التنموية لقطاعات الإنتاج السلعي، وعلى وجه التحديد قطاع الصناعة التحويلية.

6- يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني التركيز على دعم المنتج الوطني الفلسطيني، واتباع سياسة إحلال الواردات قدر الإمكان من أجل إعطاء فرص حقيقية للتوسع الاستثماري في قطاع الصناعة التحويلية، بالإضافة إلى التركيز على التوسع في المشاركة الدولية في

المعارض الخارجية بهدف ترويج المنتج الوطني، وتعزيز تواصل المستثمرين الفلسطينيين مع المستثمرين الأجانب بما يمكنهم من لفت انظار هؤلاء المستثمرين إلى الفرص المتاحة للاستثمار المشترك في قطاع الصناعة التحويلية، وعقد الصفقات التجارية المباشرة معهم بما يخدم أهداف التوسع الاستثماري المحلي في قطاع الصناعة التحويلية.

7- ضرورة القيام بإجراء دراسات قياسية تخصصية تبحث في العوامل المؤثرة في الإنتاجية للفروع التخصصية في إطار الصناعة التحويلية في فلسطين؛ بغية تشخيص واقع الفروع المكونة لهذه الصناعة بما يخدم الإستراتيجية الصناعية على المستوى الكلي والجزئي في فلسطين.

المراجع:

- 1- Abdullah, Q. (Nov 2018). **Determinants of the growth of the industrial sector in Algeria.** participation in the international conference entitled (strategy for developing the industrial sector in the framework of activating the economic diversification program in Algeria). University of Blida. Algeria.
- 2- Abdus, A. (2013). **An evaluation of the competitiveness of the manufacturing industry in Algeria (a comparative study with some countries of the Maghreb).** majalat albahithi. 13 (13). pp. 83-92.
- 3- Abed, T. (2012). **An evaluation of the role of manufacturing industries in the process of economic development in Palestine - a case study (Gaza Strip) 2005-2010.** unpublished MSc. Thesis. Al-Azhar University. Gaza. Palestine.
- 4- Abu rmamdan, M. **The Relationship between Inflation and Economic Growth in Palestine: A Standard Study for the Period 2000-2015.** Unpublished MSc. Dissertation. Islamic University, Gaza, Palestine.
- 5- Adela, M., Samia, O. (2015). **The reality and trends of foreign direct investment in developing countries and the Arab countries.** Journal of the Baghdad College of Economic Sciences University. Issue 43. Pp 237-266.
- 6- Ajmair, M. Khadim H. (2017). **Determinants of Industrial Sector Growth in Pakistan.** Journal of Poverty. Investment and Development. Vol.34. PP. 15-19.
- 7- Akpan, E. Eweke, G. (2017). **Foreign Direct Investment and Industrial Sector Performance: Assessing the Long-Run Implication on Economic Growth in Nigeria.** Journal of Mathematical Finance. 7(2). PP. 391-411.
- 8- Al-Harazin, H. Alraee, M. (2016). **Factors affecting labor productivity and wages in the Palestinian manufacturing industry, during the period 1994-2012.** Jordanian Journal of Applied Sciences, 18 (1). PP.1-20.
- 9- Al-Hayali, Y. Al-Mashhadani, Kh. (2012). **Factors Affecting Industrial Growth in Selected International Experiences.** Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences. 8 (24). PP. 173-208.
- 10- Alnajaru, Y., Kazem, R. (2017). **The reality of manufacturing in Iraq and the strategies for**

- its advancement (a futuristic vision).** Journal of Baghdad College for Economic Sciences University. Issue 55. PP. 1-26.
- 11- Alniematu, S., Naguib, S. (2013). **The effect of exchange rate changes on industrial growth is a standard study for South and East Asia countries according to the industrial classification for the period (1990-2005).** Al-Rafidain Development Journal. 35 (111). PP. 101-112.
 - 12- Alraee, M. (2003). **Manufacturing Industries in Palestine (Analysis and Critical Vision).** Ministry of National Economy. Department of Studies and Planning, Department of Economic Studies and Policies. Issue No. 17, Gaza, Palestine.
 - 13- Alraee, M. (2005). **Evaluating the performance of the crossings in the Gaza Strip and the possibilities of developing them.** Ministry of National Economy. Department of Studies and Planning. Department of Economic Studies and Policies. Gaza. Palestine.
 - 14- Al-Rubaie, R., al'asdi. S (2013). **The impact of exchange rate movement on economic growth in light of the liberalization of world trade.** published research. Journal of the College of Administration and Economics for Economic. Administrative and Financial Studies. 5(2). PP. 120-154.
 - 15- Al-Shweref, M., Albibas, N. (2016). **The importance of the manufacturing sector in the Libyan economy.** Journal of Economic Prospects. Issue 4. PP. 49-76.
 - 16- Ben albar, A., Ben elsaleh, A. (2016). **The impact of monetary policy on inflation rates in Algeria during the period 1990-2014.** The Journal Of Economics and Finance. 1 (2). pp.66-49 .
 - 17- Clark, C. **The conditions of economic progress.** Third Edition: London: Macmillan. 1957.
 - 18- El aghbar, M. **Analysis and evaluation of the reality of the food industries in Nablus.** Unpublished MSc. Dissertation. An-Najah National University. Nablus. Palestine
 - 19- El qraishi, M. **Industrial economy.** Second Edition: Amman. Dar Wael for printing, publishing and distribution. 2005.
 - 20- Haider, M. (2006). **The proposed strategy for developing the manufacturing industry in Iraq.** Institute of Technical Management. Iraq.
 - 21- Hasan, L., hadad, M. (2016). **Mechanisms to promote manufacturing industries as an entry point to accelerate economic growth and revive exports outside of hydrocarbons. A case study of Algeria. Tunisia, Morocco.** Journal of the Institute of Economic Sciences (Journal of Economics, Management and Trade). 20 (2). pp. 191-215.
 - 22- **Hitomi, K.** Manufacturing Systems Engineering. Taylor & Francis. B, second edition. KSA. 1996.
 - 23- Khidr, Z. (2012). **The impact of the exchange rate on the overall indicators of the Palestinian economy (1994-2010).** unpublished MSc. Thesis. Al-Azhar University. Gaza. Palestine.
 - 24- Mahmoud, N. (2018). **Measuring Technical Change in the Iraqi Manufacturing Industry Sector.** Baghdad University College Journal for Economic Sciences. Issue 55 . PP.293-304.
 - 25- Mohiuddin, A., Haji, A. (2016). **The determinants of industrial exports in Malaysia. a case study. Kirkuk University.** Journal for Administrative and Economic Sciences. 8 (3). PP. 223-243.
 - 26- Mottaleb, K. A., & Kalirajan, K. (2010). **Determinants of foreign direct investment in developing countries: A comparative analysis.** Margin: The Journal of Applied Economic

Research, 4(4), 369-404.

- 27- Naguib, S. (2011). **The Impact of the Determinants of Industrial Growth on the Efficiency of Economic Performance for a Number of Countries for the Period (1990-2005)**. Al-Rafidain Development Journal. Issue 35. PP. 101-112.
- 28- Nasrallah, A., Awad, T. (2004). **The Reality of the Industrial Sector in Palestine**. Center for Studies and Planning. Gaza. Palestine.
- 29- Noland, M. (2005). **Religion and economic performance**. World development, 33(8), 1215-1232.
- 30- Qaitoon, M. (2017). **The contribution of the new industrial strategy to the performance of the manufacturing sector in Algeria**. Humanities Journal. 4(3). PP. 269-303.
- 31- Qaribi, N. (2014). **The Impact of Exports on Economic Growth**. Unpublished MSc. Thesis. University of wahuran, Algeria.
- 32- Qudaih, W. (2007). **The Exchange Rate and its Relationship to Economic Growth**. working paper. Palestinian Planning Center.
- 33- Rajab, M. (2011). **The Impact of Spending Policy on Inflation in Palestine**. unpublished MSc. Thesis. Al-Azhar University. Gaza. Palestine.
- 34- Ryan, F. (2016). **The Economic Effects of Foreign Direct Investment in Institutions Operating in Palestine (2012)**. unpublished MSc. Thesis. Birzeit University. Ramallah, Palestine.
- 35- Salim, M. (2017). **An analytical study of the competitiveness of the industrial sector in Algeria compared to some Arab countries**. unpublished MSc. Dissertation. University of Abi Bakr Belkaid. Algeria.
- 36- Scheherazade, P. (2017). **Determinants of industrial exports**. unpublished MSc. Dissertation. Abi Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria.
- 37- Shaker, S. (2015). **The Relationship between Foreign Direct Investment and International Trade: The Case of Egypt**. Scientific Journal of Research and Commercial Studies. 29 (2). PP. 1-22.
- 38- Subaih, M. (2015). **Analysis of the relationship between inflation rates and real wages in the Palestinian economy for the period 2004-2013**. Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies. 23 (1). PP. 74-97.
- 39- The Palestinian Central Bureau of Statistics. (2014). **Palestinian Industrial Classification of Economic Activities (Fifth Limit), and the International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (Fourth Revision), a guide according to the standard procedures defined in the Charter of Practices for Palestinian Official Statistics**. Ramallah, Palestine.
- 40- The Palestinian Central Bureau of Statistics. (2019). **Palestinian Labor Force Survey: Annual Report: 2018**, Ramallah - Palestine.
- 41- Tocar, S. (2018). "DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT: A REVIEW ", Journal of Review of Economic Business Studies, volume 11, Issue 1, pp.165-196.
- 42- UNCTAD (2019). **UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Occupied Palestinian Territory economy (UNCTAD/GDS/APP/2006/2)**. New York and Geneva.

- 43- Wasila, S., Rabih, B. (2017). **Manufacturing industries in Qatar - an analytical study for the period 2011-2016**. Algerian Journal of Globalization and Economic Policies. 8 (1). PP. 141-158.
- 44- ziaratu, K., aldabagh, h. **The phenomenon of monetary inflation in Iraq and its economic repercussions**. Ahl Al-Bayt Magazine. 1 (12). pp. 26-47.